محضر اجتماع

لغرض تنفيذ ما ورد في المادة (٣) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ {التعديل الأول لقانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ (المعدل)} التي نصت على (تنقل جميع المبالغ الممولة من قبل الخزينة العامة للدولة للمشاريع الاستثمارية ومشاريع تنمية الأقاليم ومشاريع البترودولار ومشاريع المنافذ الحدودية ومشاريع ستراتيجية التخفيف من الفقر للنفقات ومشاريع استقرار المناطق المحررة ومشاريع مستحقات المقاولين بما فيها المبالغ الممولة للنفقات الجارية للمنافذ الحدودية والنفقات الممولة لتشغيل العاطلين والمبالغ الممولة للنفقات الجارية للبترودولار الى حساب الامانات لاستكمال إنجازها للسنة التي تليها دون ان يؤثر على المبالغ الممولة التي سيتم تمويلها للسنة اللاحقة وفقا لأحكام (ثانيا) من المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ (المعدل) واستثناءا من احكام الفقرة (أ) من البند (أولا) من المادة (٢٢) (الفصل الرابع – تنفيذ الموازنة) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩، ووفقا للمراسلات والاجتماعات مع وزارة التخطيط فان الأرصدة المتبقية لدى وحدات الانفاق تمثل مبالغ ممولة من وزارة المالية الى هذه الوحدات للمشاريع الاستثمارية ولم تقم هذه الوحدات بانفاقها لاسباب متعددة والتي تم قيدها في حساب امانات مشاريع.

تم عقد عدة اجتماعات في مقر ديوان الرقابة المالية الاتحادي بحضور ممثلين عن وزارتي المالية والتخطيط اخرها الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٩ بحضور كل من:

١- السيد راهل ياسين خضير رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي

٢- د. ماهر حماد جوهان الوكيل الفني لوزارة التخطيط

٣- السيدة سحر هادي حميد وزارة المالية – مدير عام دائرة المحاسبة

٤- د. وائب توما اوراها ديوان الرقابة المالية الاتحادي مدير عام دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع

٥- ممثلين عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووزارتي المالية والتخطيط

، على الاتي:

قيام وزارة المالية -- دائرة المحاسبة بإصدار منشور عام الى وحدات الانفاق كافة لاجراء القيود المحاسبية المدرجة ادناه في سجلاتها للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتظهر ضمن الحسابات الختامية لها لسنة ٢٠٢٠ وقيام هذه الوحدات بالإسراع بإنجاز حساباتها الختامية وارسالها الى الدائرة أعلاه، على ان يتضمن المنشور الإشارة بوضوح الى التزام وحدات الانفاق بالصرف وفق المادة أعلاه وعدم استغلال الأرصدة النقدية المتوفرة لديها للصرف لأغراض أخرى (مستحقات أخرى على وحدات الانفاق) وتحميل الامر بالصرف المسؤولية القانونية باساءة التصرف بالمال العام في حالة عدم الالتزام بذلك.

القيد الأول

××× من ح/ امانات مشاريع*

××× الى ح/ إيرادات عن تنفيذ قوانين (يستحدث)

عن عكس الامانات المحتجزة (الأرصدة النقدية) لدى وحدات الانفاق الناتجة عن عدم الصرف على الفقرات المشار اليها في المادة (٣) المشار اليها اعلاه التي تم تمويلها من قبل وزارة المالية.

*عكس الامانات يكون على مستوى كل مشروع تم تمويله ولم يتم الصرف عليه وعند تنظيم القيد لا تكون هناك أي ارصدة للامانات الخاصة بالفقرات الواردة في المادة (٣) المشار اليها أعلاه.

القيد الثاني

××× من ح/ ملغى عن تنفيذ قوانين (يستحدث)

××× الى ح/ امانات عن تنفيذ قوانين (يستحدث)

عن تثبيت الأرصدة النقدية المحتجزة لدى وحدات الانفاق على حساب السلف والامانات بشكل اجمالي ويكون مبلغ القيد مطابق للمبلغ الوارد في القيد الأول ويثبت هذا القيد بالتزامن مع تنظيم القيد الاول.

عند تحقق مصروفات على المشروع يثبت القيد المحاسبي الاتي:

××× من حـ/ المصروف النهائي (على مستوى كل مشروع)

××× الى حـ/ سلف عن تنفيذ قوانين (يستحدث)

وعند تسديد المبلغ الى الجهة المستحقة ينظم القيد الاتي:

××× من حـ/ امانات عن تنفيذ قوانين (يستحدث)

××× الى حـ/ بنك النفقات الاستثمارية

يستمر تنظيم القيدين أعلاه مع كل عملية صرف

٢- قيام وزارة التخطيط بفاتحة وحدات الانفاق لغرض تقديم خطط لانفاق المبالغ المتجمعة لديها وتحميل تلك الوحدات مسؤولية دقة المبالغ المتجمعة لديها كما تصدر الوزارة أعلاه ضوابط لتنفيذ خطة الانفاق بحيث يكون (المصروف التراكمي لاي مشروع + التخصيص الوارد في الموازنة لذلك المشروع + المبالغ المتجمعة ضمن خطة الانفاق) لا يتجاوز الكلفة الكلية للمشروع واعلام وزارة المالية بذلك.

٣- قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع وزارة المالية باستحداث الحسابات المدرجة ادناه ضمن الدليل المحاسبي الحكومي وإعطاء شرح لهذه الحسابات مع امثلة تطبيقية:

أ- حساب سلف عن تنفيذ قوانين

ب - حساب ايرادات عن تنفيذ قوانين

ج- امانات عن تنفيذ قوانين

٤- تقوم وحدات الانفاق بتقديم موقف دوري الى وزارتي المالية والتخطيط بالمبالغ المتجمعة المصروفة ء المشاريع وفقا للمدد التي تحددها الوزارتين وباستمارات خاصة تعد لهذا الغرض.

سحر هادي حميد	د. ماهر حماد جوهان	
مدير عام دائرة المحاسبة	الوكيل الفني	رئيس ديوان الرقابة المالية
وزارة المالية	وزارة التخطيط	الاتحادي وكالة

د. شيماء صباح عودة	د. جميل ثاجب يوسف	د. واثب توما
رئيس هيئة الرقابة المالية	رئيس هيئة الحساب الختامي	مدير عام دائرة تدقيق
في وزارة التخطيط	في وزارة المالية	نشاط التمويل والتوريع

ديـــوان الرقابـــة الماليـــــة الاتحـــــــــــــادي